

Distr.: General
16 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، 3-6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: مناقشات مواضيعية

بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد:

منع الفساد في عمليات الاشتراء على مختلف مستويات الحكومة

والاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع

الفساد في عمليات الاشتراء وكشفه وردعه ومكافحته

منع الفساد في عمليات الاشتراء على مختلف مستويات الحكومة والاستخدام
الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع الفساد في عمليات الاشتراء
وكشفه وردعه ومكافحته

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 9/10 المعنون "تعزيز الشفافية والنزاهة في الاشتراء العمومي دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030" والذي اعتمده في دورته العاشرة المعقودة في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر 2023، إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد أن يدرج في إطار المواضيع المطروحة للمناقشة في اجتماعه الخامس عشر والسادس عشر، منع الفساد في عمليات الاشتراء على مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات الماثلة، والاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد في عمليات الاشتراء وكشفه وردعه ومكافحته.

2- وكان الفريق العامل قد أوصى، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع قادم من اجتماعات الفريق العامل، إلى تقديم

* CAC/COSP/WG.4/2024/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

160824 160824 V.24-13038 (A)



معلومات عن تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من تجارب ناجحة وما واجهته من تحديات وما تحتاجه من مساعدة تقنية وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أيضاً أن تعد ورقات معلومات أساسية تلخص تلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردوداً كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.

3- وبناءً على طلب المؤتمر المذكور أعلاه، أعدت هذه الورقة استناداً إلى المعلومات المتعلقة بمنع الفساد في عمليات الاشتراء على مختلف مستويات الحكومة والاستخدام الفعّال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع الفساد في عمليات الاشتراء وكشفه وردعه ومكافحته التي قدّمتها الحكومات رداً على مذكرة شفوية مؤرخة 13 أيار/مايو 2024.

4- وحتى 28 حزيران/يونيه 2024، كانت قد وردت ردود من 32 دولة طرفاً. وتضمّنت الردود المقدّمة من البلدان الـ30 التالية معلومات تتعلق بموضوع النزاهة في الاشتراء العمومي والاستخدام الفعّال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات: أرمينيا، أستراليا، وأنغولا، أوكرانيا، باراغواي، تايلند، تركيا، تايلند، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، صربيا، الصين، عمان، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليتوانيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، الولايات المتحدة.

5- وقد أتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة البلدان المعنية، على صفحة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الموقع الشبكي المخصص للاجتماع⁽¹⁾، وسوف تدرج في الموقع الشبكي المخصص للفريق العامل الذي أنشأته الأمانة⁽²⁾.

6- ولا يقصد من هذه المذكرة أن تكون شاملة، بل تسعى إلى تقديم ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف.

ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف

ألف - الخلفية المواضيعية

7- يعتبر الاشتراء الحكومي مجال اهتمام رئيسياً لتحقيق النزاهة في الإدارة العامة. وتشير التقديرات إلى أن المشتريات العمومية تمثل ما بين 12 إلى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، وهي من ثم عنصر رئيسي من عناصر الإنفاق الحكومي. وحجم هذه السوق، فضلاً عن حقيقة أن عملية الاشتراء تتطلب تفاعلاً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص، هما ما يجعلان تلك العملية بطبيعتها عرضة للفساد، مما يعرض البرامج والخدمات الحكومية لمخاطر. فالفساد في عملية الاشتراء يقوض المنافسة ويمكنه أن يبطئ عجلة التنمية. وقد يؤدي تشويه السوق الناجم عن الفساد إلى انخفاض الجودة وتضخم الأسعار. ويمثل إنشاء نظام لإدارة الأموال العمومية والاشتراء العمومي يتسم بالعدالة والشفافية والحياد شرطاً أساسياً لكفاءة الإنفاق الحكومي ولتحقيق الفعالية في توفير الخدمات العمومية.

8- وتبرز أهمية النزاهة في الاشتراء في المادة 9 من اتفاقية مكافحة الفساد. ففي إطار الفقرة 1 من تلك المادة، يتعين على كل دول طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، أن تقوم بالخطوات اللازمة لإنشاء نظم اشتراء مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات، وتتسم، ضمن

(1) www.unodc.org/corruption/en/cosp/WGP/session15.html

(2) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html

جملة أمور، وبفاعليتها في منع الفساد. وتشدد هذه الفقرة على أهمية وصول الجمهور إلى المعلومات، ووضع معايير واضحة للاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة، واستخدام معايير موضوعية ومقررة مسبقاً، ونظام فعال لمراجعة القرارات المتخذة، وتدابير لتنظيم المسائل المتعلقة بالعاملين في مجال الاشتراء، مثل الإعلان عن تضارب المصالح.

9- ولدى النظر في تنفيذ الدول الأطراف للمادة 9، يمكن الإشارة أيضاً إلى المعايير الأخرى المعترف بها دولياً أو الصكوك الإقليمية التي تتناول بمزيد من التفصيل التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لتعزيز نزاهة الاشتراء وإدارة الأموال العمومية. وأحد تلك الصكوك هو القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي الذي يتضمن إجراءات ومبادئ تهدف إلى تحقيق أفضل مردود من المبالغ المصروفة وتجنب التجاوزات في عملية الاشتراء⁽³⁾. ويعزز القانون النموذجي الشفافية والموضوعية والإنصاف والمشاركة والمنافسة والنزاهة.

باء - النزاهة في عمليات الاشتراء العمومي

إرساء نظام اشتراء وطني قائم على مبادئ الشفافية والمنافسة والمعايير الموضوعية في اتخاذ القرارات،

وضع شروط مسبقة للمشاركة، بما في ذلك معايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة

10- تكشف ردود الدول الأطراف عن التزام عالمي بإدراج مبادئ الشفافية والمنافسة والموضوعية في نظم الاشتراء الوطنية. فقد اعتمدت دول عديدة قوانين ونظماً شاملة للاشتراء تتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

11- وأفادت جميع الدول التي قدّمت ردوداً ذات صلة بالموضوع قيد المناقشة بأنّ مبادئ الشفافية والمنافسة والموضوعية في اتخاذ القرارات قد أصبحت جزءاً من نظمها القانونية الوطنية وتتولى إنفاذها هيئات ومكاتب الاشتراء الوطنية ذات الصلة. ووفقاً لتلك الردود، فإن هذه المبادئ متبعة ضمناً في جميع نظم الاشتراء في الدول الأطراف.

12- فقد أبلغت كمبوديا أن قانونها الجديد للاشتراء العمومي يحدد القواعد والأساليب والإجراءات والبنية التحتية لإدارة وتنفيذ جميع مشاريع الاشتراء العمومي بشفافية ومساءلة ونزاهة وتنافسية وعدالة وفعالية وكفاءة وإنصاف وجودة وتوفير. إذ إن جميع وحدات الاشتراء ملزمة بإعداد خطة اشتراء سنوية تتضمن جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ عملية الاشتراء.

13- وأفادت ميانمار بأنّ نظام الاشتراء لديها يهدف إلى ضمان المنافسة العادلة والشفافية في عمليات الاشتراء من خلال وضع مبادئ توجيهية واضحة للأنشطة المتعلقة بالبناء والشراء والتعاقد على الخدمات والتأجير والمبيعات التي تقوم بها الإدارات والمنظمات الحكومية.

14- وأشارت باراغواي وتركيا ورومانيا وسلوفينيا وصربيا وعمان وفرنسا والفلبين وليتوانيا والولايات المتحدة إلى أن شروط المشاركة في المناقصات، بما في ذلك معايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة، يجب أن توضع مسبقاً.

(3) يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:

www.uncitral.org/uncitral/en/uncitral_texts/procurement_infrastructure/2011Model.html

- 15- وأشارت رومانيا وسلوفينيا وصربيا وليتوانيا إلى أن نظمها للاشتراء العمومي تراعي توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الاشتراء التي أدمجت في قوانينها الوطنية⁽⁴⁾.
- 16- وذكرت عُمان أن المناقصات العامة والمناقصات المحدودة والممارسات ذات الصلة يجب أن تلتزم بمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة. وأفادت بأن العطاءات يجب أن تمتثل للشروط والتعليمات المحددة في إعلانات ووثائق المناقصة، وأن تقييم العطاءات يستند إلى معايير فنية ومالية محددة مسبقاً.
- 17- وذكرت باراغواي أن التشريع الجديد لعام 2022 يهدف إلى تحديث نظام الاشتراء العمومي وجعله أكثر كفاءة وشفافية، وأن جميع مراحل عملية الشراء، من التخطيط إلى التقييم، تتبع قواعد محددة مسبقاً لضمان الإنصاف والشفافية. ويتعين على جميع الموردين التسجيل في سجل الاشتراء العمومي قبل تقديم عطاءاتهم ما لم يتم إعفاؤهم من ذلك صراحةً.
- 18- وقدمت الفلبين معلومات تشير إلى أن التشريع الجديد بشأن الاشتراء يؤكد على مبادئ الشفافية والتنافسية والكفاءة والتناسب والمساءلة لضمان إنصاف عمليات الاشتراء وشفافيتها. وأفادت بأن التشريع الجديد استحدث عملية تعاقد مفتوحة البيانات مما أتاح للجمهور الوصول إلى بيانات الاشتراء، والمشاركة في عمليات الاشتراء أو إشراك أصحاب المصلحة بفاعلية في مختلف مراحل الاشتراء. وأنشئ سجل للملكية النفعية للموردين والمقاولين والاستشاريين للإفصاح عن الأفراد الذين يتحكمون في عقود الاشتراء ويستفيدون منها.
- 19- وأفادت رومانيا بأنها تشدد في الاشتراء العمومي على مبادئ عدم التمييز، والمساواة في المعاملة، والاعتراف المتبادل، والشفافية، والتناسب، والمسؤولية، وأن استخدام الوثيقة الأوروبية الموحدة للاشتراء، التي تفرز على المشغلين الاقتصاديين تقديم إعلانات ذاتية كدليل أولي، إلزامي. وذكرت أن جميع أسس الاستبعاد ومعايير الاختيار مبينة بوضوح في إشعارات المناقصات التي تنشر على منصة الاشتراء الإلكترونية وفي صحيفة المناقصات الإلكترونية اليومية والجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.
- 20- وقدمت صربيا معلومات تشير إلى أنها اتخذت تدابير لمنع الفساد في عملية الاشتراء، بدءاً من التخطيط إلى تنفيذ العقود، شملت الكشف المبكر عن الفساد والتخفيف من آثاره ومعاقبة مرتكبيه. ويشترط التشريع المستحدث ألا تؤدي أي مشاركة سابقة لمقدم عطاء أو مرشح في عملية إعداد عملية الاشتراء إلى تشويه المنافسة. ويطلب من السلطة المتعاقدة الكشف عن المعلومات ذات الصلة لمقدمي العروض الآخرين وتحديد مواعيد نهائية مناسبة للحفاظ على الإنصاف.
- 21- وذكرت سلوفينيا أن تشريعاتها تستند إلى مبادئ حرية حركة البضائع وحرية تأسيس الشركات وحرية تقديم الخدمات. وتنص التشريعات على نشر إجراءات الاشتراء، بما في ذلك بشأن عمليات الاشتراء التي تقل قيمتها عن الحد الأدنى الذي حدده الاتحاد الأوروبي، على البوابة الشبكية الوطنية للاشتراء العمومي. وتتضمن جميع العقود التي تتجاوز قيمتها 10 000 يورو على بند بشأن مكافحة الفساد، وبند بشأن إلزامية إعلانات المصالح والملكية النفعية.

(4) التوجيه 2014/24/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 26 شباط/فبراير 2014 بشأن الاشتراء العمومي والذي يلغي التوجيه 2004/18/EC، متاح على الموقع الإلكتروني <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX:32014L0024>؛ التوجيه 2014/25/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 26 شباط/فبراير 2014 بشأن عمليات الاشتراء التي تقوم بها الكيانات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل والخدمات البريدية، الذي يلغي التوجيه 2004/17/EC، متاح على الرابط: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX%3A32014L0025>.

22- وأفادت تركيا بأن نظامها الوطني للاشتراء يستند إلى الشفافية والمنافسة والمساواة في المعاملة والموثوقية والسرية والإشراف العمومي والوفاء بالاحتياجات على نحو مناسب وسريع واستخدام الموارد بكفاءة في عمليات الاشتراء.

23- وذكرت الولايات المتحدة أن لوائح الاشتراء الاتحادية تنص على سياسات وإجراءات موحدة للاشتراء. وتوفر لوائح الاشتراء الاتحادية، التي يمكن الوصول إليها وتنزيلها عبر الإنترنت، إطاراً شاملاً للحفاظ على نزاهة عمليات الاشتراء الاتحادية. وتتضمن إشعارات الاشتراء معلومات عن إجراءات الاشتراء، وشروط المشاركة فيها، ومعايير التأهل، ونوع المناقصة والعقد، وفترة صلاحية المناقصة وضماناتها. ويعزز قانون المنافسة في التعاقد لعام 1984 استخدام الإجراءات التنافسية لاختيار المنتجات والخدمات.

منح وقت كاف لإعداد العطاءات وتقديمها والاستخدام التلقائي لإجراءات المناقصة المفتوحة

24- يعد ضمان حصول جميع المشاركين في إجراءات المناقصة على وقت كافٍ (ومماثل) لإعداد وثائقهم وتقديمها شرطاً أساسياً لضمان المنافسة العادلة في عملية الاشتراء. فالمهل الزمنية القصيرة غير المعقولة تجعل الإعداد السليم للعطاءات أمراً صعباً وتزيد من خطر محاولة بعض المشاركين في الإجراءات الحصول على معلومات داخلية ومن ثم الحصول على ميزة غير قانونية.

25- وبالمثل، فإن الاستخدام التلقائي لإجراءات المناقصة المفتوحة يقلل من المخاطر على النزاهة المرتبطة بالمنافسة المقيدة بشكل مصطنع ويضمن شراء السلع أو الخدمات بسعر السوق العادل. والمنافسة الحرة بين العديد من المشاركين في المناقصة تجعل التلاعب في العطاءات والتواطؤ بشأنها أقل احتمالاً ويسهل أكثر من كشفهما.

26- وقد أفادت جميع الدول أن نظم الاشتراء لديها تسمح بفترة محددة لإعداد العطاءات وتقديمها. وتتوقف تلك الفترة في بعض الدول على مدى تعقيد المشروع. إلا أن الوقت المخصص لتلك المرحلة من عملية الاشتراء يختلف من بلد إلى آخر باختلاف التقاليد القانونية والإدارية للدول الأطراف.

27- وأفادت بوتسوانا بأنها تشترط على الجهات المشتريّة استخدام مجموعات العطاءات الموحدة التي وضعتها هيئة تنظيم الاشتراء العمومي، والتي تتضمن تعليمات واضحة ومتطلبات ومعايير تقييم وأساساً لإرساء العقود. كما أفادت بأنها وضعت حداً أدنى لمهل تقديم العطاءات لمختلف طرائق الاشتراء، مع وضع أحكام لتمديد تلك المهل إذا لزم الأمر.

28- وقدمت كمبوديا معلومات تشير إلى أن مقدمي العطاءات مُنحوا مهلة مدتها 45 يوماً في المناقصات التنافسية الدولية، و30 يوماً في المناقصات التنافسية المحلية، و15 يوماً في المناقصات التنافسية الأخرى. ويجب فتح مظاريف جميع العطاءات المقدمة علناً.

29- وذكرت أوكرانيا وكينيا أن نظم الاشتراء الخاصة بهما توفر إمكانية الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع، وأن إتاحة وقت كافٍ لإعداد العطاءات وتقديمها شرط أساسي، وأن استخدام إجراءات المناقصة المفتوحة تلقائي.

30- وذكرت الكويت أن تشريعاتها تنص على ضرورة إتاحة وقت كافٍ لمقدمي العطاءات لإعداد عطاءاتهم وتقديمها. وأن الجهاز المركزي للمناقصات العامة يضمن أن تدرج إعلانات المناقصات جداول زمنية واضحة وأن يتم الالتزام بها.

31- وقدمت ليتوانيا معلومات تشير إلى أن القانون قد وضع حداً أدنى للمهلة اللازمة لتقديم العطاءات لمختلف الإجراءات (مثل الإجراءات المفتوحة والمقيدة والتفاوضية والحوار التنافسي والشفافية الابتكارية).

ويتعين على السلطات المتعاقدة أن تستخدم تلقائياً الإجراءات المفتوحة أو المقيدة، مع السماح باستخدام إجراءات أخرى في حالات محددة فقط.

32- وأفادت سلطنة عُمان أن تشريعاتها تنص على نشر إعلانات المناقصات في الصحف الواسعة الانتشار، باللغتين العربية والإنكليزية، قبل وقت كافٍ من الموعد النهائي لتقديم العطاءات لإتاحة ما يكفي من الوقت للتحضير لها. وأن تشريعاتها تنص على فترة لا تقل عن 40 يوماً كحد أدنى لتقديم العطاءات من تاريخ الإعلان الأول، مع وجود أحكام محددة تسمح بفترات أقصر في ظل ظروف معينة.

33- وأفادت باراغواي وصربيا بأنهما تضمنان وجود مهل زمنية كافية وتفرضان الاستخدام التلقائي للمناقصات المفتوحة.

34- وأشارت الفلبين إلى أن تشريعاتها تتيح وقتاً كافياً لإعداد العطاءات وتقديمها. وأن قانون إصلاح الاشتراء الحكومي وتعديلاته ينص على حدود زمنية دنيا لتقديم العطاءات، بما يتناسب مع مدى تعقيد عملية الاشتراء ونطاقها. وأن قانونها يفرض الاستخدام التلقائي لإجراءات المناقصة المفتوحة.

35- وأشارت رومانيا إلى أن تشريعاتها تنص على إتاحة وقت كافٍ لإعداد العطاءات وتقديمها. إذ يفصل 35 يوماً على الأقل بين إرسال إشعار الدعوة إلى المشاركة في المناقصة لنشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي والموعد النهائي لتقديم العروض، ويمكن خفض تلك المهلة إلى 15 يوماً إذا كان هناك ما يبرر ذلك. وأفادت بأن المناقصة المفتوحة هي الإجراء التلقائي المستخدم في إرساء عقود الاشتراء العمومي.

36- وأبلغت سلوفاكيا بأنها تشدد على إجراءات المناقصة المفتوحة للحفاظ على الشفافية. وأن جميع الإشعارات متاحة للجمهور في السجل المركزي للعقود، مما يتيح وقتاً كافياً لمقدمي العطاءات لإعداد عطاءاتهم وتقديمها. وأوضحت أن ذلك السجل يتيح التدقيق العام في قرارات الاشتراء ويساعد في الحفاظ على شفافية عملية الاشتراء.

37- وأفادت سلوفينيا بأنها تتيح وقتاً كافياً لمقدمي العطاءات المحتملين لإعداد عطاءاتهم وتقديمها، بالاستخدام التلقائي لإجراءات المناقصة المفتوحة. وأن الإشعارات الإلكترونية، بما في ذلك الدعوات إلى المشاركة في المناقصات، متاحة على البوابة الوطنية للاشتراء العمومي، مما يضمن اطلاع الجمهور على جميع المعلومات اللازمة دون رسوم أو تسجيل.

38- وذكرت تركيا أن جميع مقدمي العطاءات يحصلون على وقت كافٍ لإعداد عطاءاتهم. ويحدد القانون الحد الأدنى لعدد الأيام قبل نشر إشعارات الاشتراء لمختلف إجراءات الاشتراء، مع مراعاة التكلفة التقديرية وقيم العتبة. ويكفل ذلك إتاحة الوقت الكافي لإعداد العطاءات وتقديمها بالاستخدام التلقائي لإجراءات المناقصة المفتوحة.

39- وذكرت الولايات المتحدة أن جميع مقدمي العطاءات يحصلون على وقت كافٍ لإعداد عطاءاتهم. وأن لوائح الاشتراء الاتحادية وقانون المنافسة في التعاقد لعام 1984 يفرضان استخدام المناقصة المفتوحة، مثل طريقة تقديم العطاءات في مظاريف مختومة والتفاوض التنافسي، التي تتطلب نشر إعلان عام وتتيح وقتاً كافياً لإعداد العطاءات وتقديمها.

نشر قرارات الاشتراء بشفافية، بما في ذلك الدعوات إلى تقديم العطاءات

40- أفادت جميع البلدان بأنها حددت متطلبات للشفافية في مختلف عناصر عملية الاشتراء، بما في ذلك، كحد أدنى، نشر الدعوة إلى تقديم العطاءات. وهذا تطور واضح مقارنة بعام 2015، عندما كان هذا الاتجاه في بدايته.

- 41- وفي الماضي، كانت الممارسة المتبعة في النشر في العديد من البلدان تقوم في المقام الأول على نشر الدعوات في الصحف أو المجلات الرسمية، أما اليوم فقد أُبْلِغَ عن استخدام الأدوات والبوابات الإلكترونية على نطاق واسع لهذا الغرض.
- 42- فقد أبلغت الصين وكولومبيا عن نشر الدعوات إلى تقديم العطاءات وقرارات الاشتراء على منصات الاشتراء العمومي (شبكة الاشتراء الحكومية الصينية والنظام الإلكتروني للاشتراء العمومي في كولومبيا). وأضافتا أن كلتا المنصتين تمثلان حلين متكاملين تماماً، أتاحا تحقيق الشفافية وإمكانية الوصول إلى عمليات الاشتراء.
- 43- وقدمت كمبوديا معلومات تفيد بأن وحدات الاشتراء التابعة للجهات المشترية مطالبة بنشر المعلومات الأساسية مثل نوع السلع وكميتها أو الأشغال أو الخدمات المراد شراؤها، ومعلومات الاتصال، وطريقة الاشتراء، ومتطلبات تأهل مقدمي العطاءات، ومواعيد تقديم العطاءات وفتح المظاريف.
- 44- وأفادت أوكرانيا وبوتسوانا وفرنسا وكينيا بأنها تستخدم أدوات وبوابات إلكترونية لنشر جميع وثائق الاشتراء.
- 45- وقدمت جمهورية مولدوفا والكويت معلومات تشير إلى لزوم نشر جميع قرارات الاشتراء بشفافية، بما في ذلك الدعوات إلى تقديم العطاءات، من خلال البوابات الإلكترونية والمنشورات الرسمية.
- 46- وأفادت ليتوانيا بأن مكتب المنشورات التابع للاتحاد الأوروبي يتولى نشر إشعارات العقود وإشعارات المعلومات المسبقة وإشعارات إرساء العقود الخاصة بإجراءات الاشتراء التي تزيد قيمتها عن الحد الأدنى المحدد لدى الاتحاد الأوروبي. أما المعلومات المتعلقة بإجراءات الاشتراء التي تقل قيمتها عن ذلك الحد الأدنى فهي تنشر في نظام المعلومات المركزي للاشتراء العمومي.
- 47- وذكرت عُمان أنها تشترط نشر إعلانات المناقصات ونتائج فتح مظاريف العطاءات مباشرة بعد انتهاء فتحها.
- 48- وقدمت باراغواي معلومات تشير إلى أن تشريعاتها تنص على نشر قرارات الاشتراء بشفافية، بما في ذلك الدعوات إلى تقديم العطاءات. ويجب أن تنشر جميع معلومات الاشتراء ذات الصلة، مثل إشعارات المناقصات وإرساء العقود والوثائق ذات الصلة، على المنصة الإلكترونية الرسمية للاشتراء العمومي.
- 49- وقدمت رومانيا معلومات تشير إلى أن تشريعاتها تنص على نشر قرارات الاشتراء بشفافية، بما في ذلك الدعوات إلى تقديم العطاءات. وتنتشر إشعارات العقود وإشعارات إرسائها وموجزات من البرنامج السنوي للاشتراء العمومي على نظام الاشتراء العمومي الإلكتروني وفي الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، مما يضمن الشفافية في جميع مراحل دورة الاشتراء.
- 50- وأفادت سلوفاكيا بأن السجل المركزي للعقود يضمن الشفافية في قرارات الاشتراء. ويجب نشر الإشعارات والعقود التي تنطوي على أموال عامة في ذلك السجل، مما يسمح بإجراء عمليات بحث مفصلة فيه باستخدام معايير مختلفة. وأوضحت أن ذلك يمكن الجمهور من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع العقود المهمة.
- 51- وأشارت سلوفينيا إلى أن جميع قرارات الاشتراء، بما فيها الدعوات إلى تقديم العطاءات وقرارات إرساء العقود والعقود نفسها، تنشر على البوابة الإلكترونية الوطنية للاشتراء العمومي. أما المشتريات التي تزيد قيمتها عن الحد الأدنى للاتحاد الأوروبي، فتنتشر إشعارات إلكترونية أيضاً بشأنها في صحيفة المناقصات الإلكترونية اليومية. وأوضحت سلوفينيا بأن تلك البوابة تتيح إجراء عمليات بحث مفصلة وتتضمن جميع المعلومات ذات الصلة بعملية الاشتراء، مما يضمن نشر قرارات الاشتراء بشفافية.

52- وأفادت تايلند بأن تشريعاتها تنص على إتاحة وقت كافٍ لإعداد العطاءات وتقديمها، وذلك بالاستخدام التلقائي لإجراءات المناقصة المفتوحة. ويتطلب القانون منح وقت كافٍ لتقديم العطاءات، حسب قيمة الشراء ودرجة التعقيد التقني. وأوضحت أن جميع خطوات عملية الاشتراء تنتشر في نظام الاشتراء الإلكتروني مما يضمن وصول الجمهور إلى الدعوات إلى تقديم العطاءات وتخطيط عملية الاشتراء وتقديم العطاءات وإعلانات إرساء العقود وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

53- وقدمت تركيا معلومات تشير إلى أن تشريعاتها تنص على نشر قرارات الاشتراء بشفافية، بما في ذلك الدعوات إلى تقديم العطاءات. وتنتشر جميع إشعارات المناقصات في "نشرة الاشتراء العمومي" من خلال منصتها الإلكترونية للاشتراء العمومي. وتتضمن إشعارات الاشتراء، التي تنتشر في نشرة الاشتراء العمومي على تلك المنصة، معلومات مفصلة مثل مكان العمل وتاريخ البدء والانتهاج ونوع إجراءات الاشتراء وشروط المشاركة فيها ومعايير التأهل وفترة صلاحية المناقصات والضمانات المطلوبة وغيرها من التفاصيل ذات الصلة. كما يشمل ذلك معلومات عن التكاليف والإجراءات وشروط الدفع وتسوية المنازعات.

54- وقدمت الولايات المتحدة معلومات تشير إلى أن تشريعاتها تنص على نشر قرارات الاشتراء بشفافية، بما في ذلك الدعوات إلى تقديم العطاءات. فتنتشر إشعارات الاشتراء ونتائجها على المواقع الشبكية العامة مثل نظام إدارة عملية إرساء العقود (SAM.gov) ونظام الإنفاق الوطني (USAspending.gov). وتوفر تلك المواقع الشبكية معلومات مفصلة عن الاشتراء، بما في ذلك فرص العقود وأداء المتعاقدين وبيانات إرساء العقود.

الإجراءات والقواعد واللوائح الخاصة بمراجعة عملية الاشتراء، بما في ذلك نظام الطعن

55- يتيح إنشاء نظام واضح من الإجراءات والقواعد واللوائح التنظيمية لمراجعة عملية الاشتراء للسلطات معالجة الشكاوى والطعون والمخالفات المحتملة ولا بد من وجوده لتحقيق نزاهة نظام الاشتراء.

56- ويمكن لنظام من ذلك النوع أن يعتمد على المراجعة الإدارية أو المراجعة القضائية أو مزيج من الاثنين، وذلك حسب خصوصيات النظام القانوني المعتمد في الدول الأطراف. وتتطلب الاتفاقية أن يتضمن أي نظام فعال للمراجعة أيضاً نظاماً فعالاً للطعن، مما يجعل قرار هيئة المراجعة من الدرجة الأولى خاضعاً لاستئناف رسمي.

57- وذكرت باراغواي وبوتسوانا وتايلند ورومانيا وسلوفينيا والسنغال أنها أنشأت هيئات مراجعة أو رقابة خاصة تتولى عمليات المراجعة الإدارية لقرارات الاشتراء من أجل ضمان تنفيذها بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمنافسة والموضوعية في اتخاذ القرارات.

58- وأفادت دول أخرى، مثل فرنسا وكينيا وعمان والكويت وكينيا وليتوانيا والولايات المتحدة الأمريكية، باعتمادها على النظم القائمة على المراجعة الإدارية والقضائية.

59- وأفادت الصين بأن وزارة المالية تشرف على الاشتراء الحكومي وتدير عملياته، كما أنها تتعامل مع الشكاوى والتقارير المتعلقة بالاشتراء، وتحقق في ممارساته غير القانونية، وتنتشر بعض القضايا النموذجية لتكون بمثابة رادع، وتحفظ بسجلات للمخالفات الجسيمة.

60- وذكرت بوتسوانا أنها أنشأت محكمة مستقلة للاشتراء العمومي للتعامل مع الطعون العامة في مجال الاشتراء.

61- وأشارت كمبوديا إلى وجود إجراءات لتقديم الشكاوى في جميع مراحل الاشتراء، بما في ذلك الشكاوى المقدمة إلى الجهات المشتريّة ووزارة الاقتصاد والمالية والمحكمة.

- 62- وذكرت الكويت أن قانون المناقصات العامة يتضمن أحكاماً بشأن الشكاوى والطعون. ويمكن للأطراف المهمة تقديم شكاوى ضد إجراءات وقرارات الاشتراء، وهناك قسم قضائي مخصص للتعامل مع مثل تلك التظلمات، مما يضمن وجود نظام فعال للمراجعة والطعن.
- 63- وأبلغت ليتوانيا بأنها وضعت إجراءات وقواعد ولوائح خاصة بمراجعة عملية الاشتراء، بما في ذلك نظام للطعن ويحق لمقدمي العروض قانونياً الطعن في عملية إرساء العقود، وتتولى السلطة المتعاقدة مسؤولية التعامل مع تلك الطعون ويمكن تقديم استئناف بشأن قراراتها أمام المحاكم العليا.
- 64- وذكرت ميانمار أنه في حال وجود أي شكاوى، فإن لجنة المناقصات تحقق في حال تقدم أحد مقدمي العطاءات بشكاوى بشأن تظلم ناجم عن عملية إرساء العقود مع تقديم أدلة كافية. وإذا لم يقتنع مقدم العطاء بقرار لجنة المناقصات، تقوم وزارة التخطيط والمالية، بعد الحصول على إذن من الحكومة، بإنشاء فريق لتسوية الشكاوى يضم ثلاثة ممثلين على الأقل من الوزارات.
- 65- وذكرت عُمان أن قانون المناقصات يحدد إجراءات مراجعة عمليات الاشتراء والتعامل مع الطعون. وينص القانون على أن القرارات بشأن استبعاد عطاءات معينة يجب أن تكون مبررة وتبين أسباب استبعادها. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون أحكاماً بشأن الطعن في قرارات الاشتراء، مما يضمن إتاحة الفرصة لجميع الأطراف للطعن في تلك القرارات ومراجعتها.
- 66- وذكرت باراغواي أن لديها إجراءات راسخة معنية بمراجعة عمليات الاشتراء والتعامل مع الطعون. وأن هيئة الاشتراء المركزية هي التي تتعامل مع الشكاوى وتجري التحقيقات الأولية وتنفذ الإجراءات القانونية المتعلقة بقضايا الاشتراء.
- 67- وأفادت رومانيا بأن الهيئة الوطنية للاشتراء العمومي تشرف على عمليات الاشتراء لضمان التزامها بمبادئ الشفافية والمنافسة والإنصاف. ففي بداية الأمر، تتولى السلطة المتعاقدة مسؤولية مراجعة الشكاوى والطعون. ولكن مقدمي الشكاوى يمكنهم رفع طلب الطعن إلى المجلس الوطني المعني بجل الشكاوى، وهو هيئة إدارية مستقلة متخصصة في حل المنازعات بشأن الاشتراء العمومي. ويتمتع المجلس الوطني بسلطة مراجعة قرارات الاشتراء وإصدار الأحكام والتوصية بإجراءات تصحيحية. كما يمكن استئناف القرارات التي يتخذها المجلس في المحكمة.
- 68- وذكرت السنغال أن المراجعة الأولية للشكاوى تتولاها السلطة المتعاقدة. وإذا لم يتم حل المشكلة بشكل مرضٍ، يمكن رفع الشكاوى إلى هيئة تنظيم الاشتراء العمومي. وهذه الهيئة مسؤولة عن الإشراف على عمليات الاشتراء وضمان الامتثال للقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها. وتتمتع هذه الهيئة بصلاحيات التحقيق في الشكاوى، وتنظيم جلسات استماع وإصدار قرارات ملزمة لتصحيح أي مشاكل مستبانة.
- 69- وذكرت صربيا أن قانونها يتضمن أحكاماً شاملة لمراجعة قرارات الاشتراء. وينص على رفض المناقصات في حال وجود دليل صحيح على حدوث فساد. وأفادت صربيا بأن نظام الطعن لديها يتيح تقديم الطلبات إلكترونياً من خلال بوابة الاشتراء العمومي الإلكترونية، مع فرض غرامات على السلطات المتعاقدة التي لا تمتثل.
- 70- وأفادت سلوفاكيا بوجود آليات لمراجعة عمليات الاشتراء وتقديم الطعون بشأنها. ويضمن مكتب الاشتراء الامتثال لقوانين الاشتراء ويمكنه طلب تعاون وكالات إنفاذ القانون. وتدعم سياسة مكافحة الفساد التي أقرتها الحكومة هذه الجهود من خلال إنشاء برامج لمكافحة الفساد في الإدارات.
- 71- وقدمت سلوفينيا معلومات تشير إلى أن قانونها يوفر نظاماً قوياً لمراجعة عمليات الاشتراء وتقديم الطعون بشأنها. وتتولى اللجنة الوطنية للمراجعة، وهي هيئة مستقلة وقائمة بذاتها تبت في قانونية إرساء العقود العامة في جميع مراحل إجراءات الاشتراء العمومي، معالجة الطعون وضمان سرعة وجودة عملية اتخاذ

القرارات. وأفادت سلوفينيا بأن بوابة المراجعة الإلكترونية المستحدثة قد سهلت التواصل الإلكتروني وتبادل مستندات الطعون إلكترونياً.

72- وأبلغت تايلند بأنها وضعت إجراءات وقواعد ولوائح خاصة بمراجعة عملية الاشتراء، بما في ذلك نظام للطعن، ويمكن لمقدمي العطاءات تقديم الطعون في غضون سبعة أيام عمل من تاريخ إعلان نتيجة عملية الاشتراء. وتتولى في البداية الجهة المشتريّة النظر في الطعن، وإذا لم تستطع البت فيه، يحال الطعن إلى لجنة الاستئناف. ويعد قرار لجنة الاستئناف نهائياً، على الرغم من أن مقدمي العطاءات يمكنهم طلب تعويضات من خلال المحاكم إذا لم يكن قرار اللجنة مرضياً لهم.

73- وذكرت تركيا أنه يمكن لمقدمي العطاءات تقديم طلبات تظلم إلى السلطة المتعاقدة والطعن إلى هيئة الاشتراء العمومي. ولكن ينبغي لتلك الطلبات الإدارية أن تكون مستوفية لجميع الشروط قبل رفع دعوى قضائية. وتخضع الدعاوى الإدارية للإجراءات المعجلة. وتخضع تسويات المنازعات أثناء تنفيذ العقود لاختصاص المحاكم أو تعرض على لجنة التحكيم.

74- وقدمت أوكرانيا معلومات تشير إلى إمكانية الطعن في قرارات الاشتراء أمام لجنة مراجعة الشكاوى المتعلقة بانتهاك التشريعات في مجال الاشتراء العمومي لدى لجنة مكافحة الاحتكار، ثم أمام المحكمة.

75- وأشارت الولايات المتحدة إلى أن لوائح الاشتراء الاتحادية تتضمن أحكاماً خاصة بالشكاوى ومراجعة إجراءات الاشتراء، بما في ذلك نظام للطعن. ويمكن لمقدمي العطاءات تقديم الشكاوى إلى السلطة المتعاقدة، ويمكن تقديم طلبات الطعن إلى هيئة الاشتراء العمومي، وبعد ذلك من خلال الإجراءات القانونية في المحاكم.

اختيار الموظفين وإنشاء نظام لإدارة تضارب المصالح

76- يعد إنشاء نظام سليم وقائم على الجدارة لاختيار الموظفين شرطاً أساسياً مهماً لضمان نزاهة نظام الاشتراء. وينبغي لذلك النظام أن يراعي أحكام المادة 8 من الاتفاقية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصوصية المناصب التي ينطوي عليها الاشتراء.

77- وبحسب التقاليد القانونية الوطنية، يمكن جمع الموظفين الذين يمارسون وظائف الاشتراء مركزياً في هيئة واحدة تكون مسؤولة عن إجراءات الاشتراء في الإدارة العامة بأكملها أو يمكن توزيعهم ضمن نظام اشتراء لا مركزي.

78- وفي نظم الاشتراء المركزية واللامركزية على السواء، تقتضي الاتفاقية من الدول الأطراف أن تتخذ تدابير خاصة لتعزيز السلوك الأخلاقي وتجنب تضارب المصالح وإدارته بفعالية من أجل ضمان نزاهة عمليات الاشتراء.

79- وهناك اتجاه جديد مهم يتمثل في وضع قواعد وإجراءات وأنظمة واضحة تعنى بتضارب المصالح على مستوى العالم، تتراوح بين اشتراط الإفصاح عن المصالح واستحداث نظم إلكترونية حديثة يمكنها تحديد تضارب المصالح ودق ناقوس الخطر.

80- وقد أفادت بوتسوانا في هذا الشأن بأنها أنشأت نظاماً لإدارة شؤون موظفي الاشتراء، يتناول أموراً منها الاعتماد والتسجيل. وأنها وضعت نظاماً لإدارة تضارب المصالح، بما في ذلك إعلانات المصالح من قبل جميع المشاركين في عملية الاشتراء.

81- وذكرت كمبوديا أن رؤساء ونواب الرؤساء وجميع أعضاء لجان الاشتراء ومقدمي العطاءات وغيرهم من المسؤولين المعنيين ملزمون بمدونة لقواعد السلوك، تتضمن معايير تتعلق بتضارب المصالح، والممارسات الفاسدة، والمزايا غير المستحقة، والتنافسية، والنزاهة، والمراجعة، والمسؤوليات عن الانتهاكات والعقوبات المفروضة عليها.

- 82- وسلطت كينيا الضوء على أهمية السلوك الأخلاقي والإدارة الفعالة لتضارب المصالح في عمليات الاشتراء. وبينت أن ذلك يشمل إعلانات المصالح وإجراءات حل المنازعات.
- 83- وشددت الكويت على أهمية إدارة تضارب المصالح والحاجة إلى الشفافية في اختيار الموظفين المشاركين في عمليات الاشتراء. وأفادت بأنها دعمت المعايير الموضوعية والعادلة لاختيار الموظفين وتجنب تضارب المصالح بوضع مبادئ توجيهية وآليات رقابية راسخة.
- 84- وأفادت أوكرانيا وليتوانيا بأنهما وضعتا إجراءات لاختيار الموظفين المسؤولين عن الاشتراء كما وضعتا نظاماً لإدارة تضارب المصالح. ففي ليتوانيا، يُطلب من أعضاء لجنة الاشتراء تقديم إعلانات بالمصالح الخاصة وتعهدات بالسرية.
- 85- وأشارت ميانمار إلى أن الإدارات والمنظمات الوطنية والإقليمية والحكومية تخطر الحكومة إذا كانت الشركات التي رست عليها المناقصة لها علاقة عائلية أو اجتماعية أو تجارية أو متعلقة بالمشروع مع السلطة المختصة.
- 86- وذكرت عُمان أنها وضعت قواعد خاصة لاختيار الموظفين المشاركين في عمليات الاشتراء. ويحظر القانون على موظفي هيئات الاشتراء وأقاربهم المقربين من تقديم العطاءات أو المشاركة في أنشطة الاشتراء. ويطلب من أعضاء لجنة الاشتراء الإعلان عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المناقصة والامتناع عن المشاركة في عملية صنع القرار في حالة وجود تضارب مصالح.
- 87- وذكرت باراغواي أنها وضعت قواعد واضحة لتجنب تضارب المصالح، تتطلب من المسؤولين المعنيين تقديم إعلانات مصالح وتضع قيوداً على مشاركتهم في حال اكتشاف أي تضارب في المصالح.
- 88- وأفادت الفلبين بأن قانونها يتضمن أحكاماً شاملة لاختيار موظفي الاشتراء وإدارة تضارب المصالح. ويشمل القانون إعلانات إلزامية عن المصالح وتدابير محددة لإدارة وتسوية أي تضارب في المصالح للحفاظ على نزاهة عملية الاشتراء.
- 89- وأفادت رومانيا بأن تشريعاتها تتضمن أحكاماً لاختيار موظفي الاشتراء وإدارة تضارب المصالح. وأنها وضعت نظاماً ("PREVENT") للكشف التلقائي - استناداً إلى المعلومات المدخلة في استمارة النزاهة - عن العلاقات المحتملة التي يمكن أن توجد بين أشخاص يعملون لدى السلطة المتعاقدة وأشخاص من المشغلين الاقتصاديين الذين يقدمون عطاءات في إجراءات اشتراء. فيصدر النظام تحذيراً بشأن النزاهة عندما يكون الأشخاص المعنيون مصنفين ضمن فئة "شاغلي مناصب اتخاذ القرار داخل السلطة المتعاقدة" أو ضمن فئة "الأعضاء في لجنة التقييم"، وهم من ثم من الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية وإعلانات المصالح، أو يصدر إخطاراً عندما لا يكون الأشخاص المعنيون من الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية أو إعلانات المصالح. وفي حالة وجود تضارب في المصالح، يصدر النظام تحذيراً بشأن النزاهة، فيرسله مفتشو النزاهة إلكترونياً في غضون ثلاثة أيام عمل كحد أقصى إلى الشخص المعين لهذا الأمر. ويلزم ذلك الشخص بإبلاغ الشخص الذي لديه تضارب في المصالح على الفور، وإبلاغ رئيس السلطة المتعاقدة أو الكيان المتعاقد، حتى يتمكنوا من اتخاذ جميع التدابير لإزالة تضارب المصالح. ولا تعيق إدارة تضارب المصالح عمليات الاشتراء.
- 90- وقدمت السنغال وكوت ديفوار معلومات تشير إلى أن جميع الموظفين مطالبون بالإعلان عن أي تضارب محتمل في المصالح. وإذا برز أي تضارب للمصالح، يتعين على الشخص أن يتتقى عن العملية ذات الصلة. وفي السنغال، تحدد مدونة لقواعد السلوك المعايير الأخلاقية، بما في ذلك كيفية التعامل مع المنازعات والممارسات الفاسدة. وتوفر دورات تدريبية مستمرة في هذا الشأن.

91- وذكرت صربيا أن التعديلات الأخيرة التي أدخلتها على القانون تشترط أن يكون موظفو الاشتراء معتمدين، مما يضمن تمتعهم بما يلزم من مؤهلات وتدريب. وتحول الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح الواردة في المادتين 90 و112 دون حدوث تضارب في المصالح من خلال استبعاد مقدمي العطاءات المشاركين في إعداد عملية الاشتراء إذا كانت مشاركتهم تشوه المنافسة. ويتعين على السلطات المتعاقدة توثيق تلك التدابير والإبلاغ عنها للحفاظ على الشفافية والإنصاف في جميع مراحل عملية الاشتراء.

92- وأشارت سلوفاكيا إلى أنها استحدثت تدابير لإدارة تضارب المصالح، بما في ذلك حظر التعاقد مع كيانات مرتبطة بموظفين عموميين. ويتم الاحتفاظ بسجلات عن الكيانات الاقتصادية والكيانات المحظورة من المشاركة في عمليات الاشتراء العمومي. ويُطلب من الموظفين الإبلاغ عن تضارب المصالح، ويستخدم نظام TRANSPAREX للتحقق من العلاقات الشخصية والتجارية.

93- وذكرت سلوفينيا أن تشريعاتها تفرض قواعد صارمة بشأن إدارة تضارب المصالح. وتشمل تلك القواعد بنوداً إلزامية لمكافحة الفساد تدرج في العقود واشترط إعلان الموظفين العموميين عن موجوداتهم. وأوضحت أن وزارة الإدارة العامة قد وضعت، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية في سلوفينيا، دليلاً للنزاهة في الاشتراء العمومي لإرشاد موظفي الاشتراء بشأن كيفية إدارة مخاطر الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، يكفل قانون موظفي الخدمة المدنية المساواة في المعاملة في توظيف الموظفين.

94- وذكرت تايلند أن الموظفين المشاركين في عمليات الاشتراء يجب ألا يكونوا في وضع فيه تضارب للمصالح. وإذا اكتشفت حالة تضارب مصالح تؤثر على نزاهة عملية الاشتراء، يتم إيقاف العملية.

95- وذكرت تركيا أنه لا يجوز لموظفي التعاقد وغيرهم من المشاركين في عملية اشتراء المشاركة في أي إجراءات اشتراء إذا كانت لهم مصالح شخصية أو عائلية في العقود ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون أحكاماً بشأن المسؤولية الجنائية للموظفين وقواعد يجب على السلطات المتعاقدة اتباعها منعاً لأي تضارب مصالح.

96- وأفادت الولايات المتحدة بوجود أحكام لاختيار الموظفين ونظام لإدارة تضارب المصالح. وتشترط "معايير السلوك الأخلاقي لموظفي السلطة التنفيذية"، الصادرة عن مكتب الأخلاقيات الحكومية في الولايات المتحدة، أن يتجنب الموظفون المشاركون في الاشتراء العمومي أي تضارب في المصالح. فيتعين على الموظفين الامتناع عن المشاركة في العقود التي لهم فيها مصالح شخصية أو مالية. كما يحظر القانون مناقشة مسائل التوظيف بين المقاولين ومسؤولي الاشتراء أثناء عمليات الاشتراء ويقيد التماس معلومات حصرية أو إفشاءها.

الممارسات الإدارية الأخرى التي تعزز النزاهة في الاشتراء

97- يعد إنشاء إطار قانوني ومؤسسي قوي وفعال شرطاً أساسياً مهماً لتحقيق النزاهة في نظام الاشتراء، إلا أنه من المهم بنفس القدر تعزيز ممارسات إدارية محددة تحد من مخاطر الفساد في الاشتراء.

98- ومن المهم أيضاً أن يُستكمل الإطار القانوني التمكيني باستراتيجيات إضافية مختلفة تُنفذ على المستوى الإداري، وقد ثبتت فعاليتها في بيئات معينة في الحد من الفساد في الاشتراء. ويمكن لتلك التدابير أن تشمل تعزيز نزاهة قطاع الأعمال والموظفين المسؤولين عن المناقصات؛ وتدابير استبعاد المشاركين غير الأخلاقيين من عملية الاشتراء (تدابير الحرمان)؛ وتدابير تعزيز العمل الجماعي (مواثيق النزاهة)؛ وتدابير لازمة لتعزيز فعالية المراقبة والمراجعة.

- 99- وقد نفذ عدد من البلدان، بما فيها أنغولا وباراغواي وبوتسوانا وتايلند وجمهورية مولدوفا والسنغال وعمان وكينيا وليتوانيا، تدابير حرمان بهدف ضمان نزاهة عمليات الاشتراء لديها. وتعد هذه الممارسة ضرورية لاستبعاد المشاركين غير الأخلاقيين، وضمان حصر المشاركة في عمليات الاشتراء في الكيانات التي تتمسك بأعلى معايير النزاهة. ويعزز هذا التدبير بشكل كبير من المساءلة في عمليات الاشتراء.
- 100- وتستخدم أنغولا وبوتسوانا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والسنغال وليتوانيا استراتيجيات تناوب الموظفين على المناصب للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتواطؤ والألفة غير المبررة بين مسؤولي الاشتراء والمقاولين. وغالبا ما تقترن هذه الاستراتيجية بممارسات الرصد والتقييم المستمر لضمان النزاهة في الاشتراء.
- 101- وأكدت أنغولا وباراغواي ورومانيا والسنغال وصربيا وعمان وفرنسا وكمبوديا والكويت على إجراءات لعمليات تدقيق ومراجعات منتظمة.
- 102- ولوحظ في أستراليا وتايلند وتركيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وصربيا توجهاً نحو تعزيز المهارات المهنية والمعايير الأخلاقية لموظفي الاشتراء من خلال مبادرات مخصصة للتدريب وبناء القدرات. فقد وضعت برامج تدريبية تتناول المتطلبات القانونية والسلوك الأخلاقي والمهارات الخاصة بالاشتراء، وهي برامج حاسمة لتزويد المسؤولين بالأدوات اللازمة للكشف عن حالات الفساد في عمليات الاشتراء ومكافحتها بفعالية.
- 103- وأفادت بوتسوانا بأنها اعتمدت مدونة لقواعد سلوك المقاولين ومدونة أخلاقيات لموظفي الاشتراء. كما أنها أنشأت لجان مخصصة لتقييم واستخلاص المعلومات.
- 104- وأشارت كمبوديا إلى أن قانون الاشتراء العمومي لعام 2023 يتضمن عقوبات تأديبية للموظفين العموميين الذين ينتهكون التشريعات المتعلقة بالاشتراء، دون المساس بالإجراءات الجزائية المحتملة.
- 105- وأبلغت كينيا عن استخدام تدابير الحرمان وتناوب الموظفين وإدراج شروط النزاهة في العقود.
- 106- وقدمت ميانمار معلومات تشير إلى أن عملية فتح مظاريف المناقصات التي تزيد قيمة الاشتراء فيها عن مليار كيات يجري تصويرها وتسجيلها بالفيديو.
- 107- وذكرت باراغواي أنها تطبق مبدأ تناوب موظفي الاشتراء للحد من الألفة ومنع الفساد، وأنها تنفذ إجراءات حرمان الموردين المتورطين في أنشطة فاسدة، وتراقب أنشطة الاشتراء وتقيمها باستمرار.
- 108- وأفادت رومانيا بأنها استحدثت استبيانات للنزاهة في وثائق الاشتراء تهدف إلى إشراك المجتمع المدني في رصد نزاهة عمليات الاشتراء العمومي.
- 109- وأفادت السنغال بأنها تنظم برامج للتدريب وبناء القدرات بهدف تعزيز مهارات ومعارف موظفي الاشتراء وإطلاعهم على أفضل الممارسات والمتطلبات القانونية والمعايير الأخلاقية.
- 110- وقدمت صربيا معلومات تشير إلى أن مكتب الاشتراء العمومي ينظم دورات تدريبية وحلقات عمل متنوعة لتتقيف السلطات المتعاقدة ومقدمي العطاءات بشأن أحدث ممارسات الاشتراء والمتطلبات القانونية. وتشمل تلك الدورات التدريبية مواضيع مثل المعايير البيئية والجوانب الاجتماعية للاشتراء واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفادت بأن الرصد المنتظم، المدعوم ببيانات من البوابة الإلكترونية للاشتراء العمومي ونظام الإنذار بوجود مخاطر، قد ساعد على اكتشاف مخالفات ومعالجتها.
- 111- وأفادت سلوفاكيا بأنها شرعت في إعداد دورات تدريبية منتظمة للموظفين، وتقييم مخاطر الفساد، والاحتفاظ بسجلات التبرعات وأداء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، فضلاً عن الاستعانة بخدمات منسق لمكافحة الفساد. وأوضحت أيضاً أن مكتب الاشتراء العمومي قد وضع توجيهات وبرامج لمكافحة الفساد، كما

- أنه يتعهد نظاماً لإدارة مكافحة الفساد معتمداً من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO 37001:2019).
وأن هناك تدابير إضافية لمكافحة الفساد تشمل التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز نزاهة عمليات الاشتراء.
- 112- وأفادت سلوفينيا بأنها تجري تدريبات منتظمة وأسست أكاديمية للاشتراء العمومي بغرض تعزيز الطابع المهني لموظفي الاشتراء. كما أنها تقدم خدمات استشارية واسعة النطاق وتطور أدوات إلكترونية متنوعة للمساعدة في عمليات الاشتراء. وأن المراقبة المستمرة وإعداد التقارير الإحصائية إلزامية.
- 113- وأفادت تايلند بأنها تنفذ برامج تدريبية لتطوير معارف المسؤولين وخبراتهم في مجال الاشتراء العمومي، كما تنفذ تدابير حرمان للموردين. وقد استحدثت موثيق نزاهة تشمل الوكالات الحكومية ومقدمي العطاءات والمراقبين لمراقبة امتثالهم والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.
- 114- وأشارت تركيا إلى أنها نفذت برامج تدريبية لتطوير خبرات القطاعين الخاص والعام في مجال الاشتراء، بما في ذلك باستخدام منصات التدريب عبر الإنترنت التابعة لأكاديمية EKAP. ويترتب على انتهاك إجراءات الاشتراء مسؤولية جنائية.
- 115- وذكرت الولايات المتحدة أن التعديلات المدخلة على قانون مكتب سياسة الاشتراء الاتحادية لعام 1988 تفرض عقوبات مدنية وجنائية كبيرة على ممارسات محظورة محددة، مثل عرض أو إعطاء مال أو إكراميات أو أي شيء ذي قيمة لموظف اشتراء. كما تتضمن أحكاماً لتجنب المعاملات الحكومية التي يشوبها فساد، وضمان نزاهة عملية الاشتراء.

جيم- الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد في مجال الاشتراء وكشفه وردعه ومكافحته

- 116- يعد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مكافحة الفساد اتجاهاً مهماً تم تسليط الضوء عليه لأول مرة في الاجتماع السادس للفريق العامل الذي عقد في عام 2015. وقد أدى الحافز نحو الابتكار في جهود مكافحة الفساد، الذي يغذيه التطور السريع للتكنولوجيا، إلى حلول مبتكرة يمكن استخدامها في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في الحكومة وزيادة مشاركة المجتمع. وقد تأكد الاتجاه نحو استخدام أدوات الإنترنت لضمان الشفافية في عملية الاشتراء وتبسيط الإجراءات الإدارية للمشاركة في المناقصات، وهو الاتجاه الذي جرى تحديده في الاجتماع السادس للفريق العامل وتعزز من خلال الردود الواردة.
- 117- ففي الاجتماع السادس للفريق العامل، أبرز عدد من البلدان، بما فيها الأرجنتين وأرمينيا وإسرائيل وإكوادور وألمانيا وأوروغواي والبرازيل والبرتغال وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبيرو وبيلاروس ورواندا وصربيا والصين وماليزيا والمغرب والمكسيك ونيجيريا واليابان، أنها تستخدم حلولاً جديدة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز نزاهة عملية الاشتراء وزيادة الشفافية. وتراوحت الممارسات المبلغ عنها بين نشر إشعارات الاشتراء على المواقع الإلكترونية الحكومية وإنشاء بوابات إلكترونية للاشتراء عبر الإنترنت، مما أتاح للمشاركين المهتمين المحتملين تنزيل نماذج من الوثائق والحلول الإلكترونية المتكاملة التي تسمح بالاشتراء الإلكتروني دون استخدام الورق.
- 118- وأكدت المعلومات الواردة في عام 2016 على ذلك الاتجاه، حيث أكد كل من الاتحاد الروسي وأرمينيا وباراغواي وبنما والبوسنة والهرسك وتركيا وجامايكا والجزائر وموريشيوس والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نظم الاشتراء العمومي. وإضافة إلى ذلك، أفادت عدة دول بأنها انتقلت من نظم تكفي بتوفير المعلومات إلى نظم تسمح بالتفاعل مع المستعملين والزبائن.

- 119- وقد طرح الفريق العامل مرة ثانية، في اجتماعه السابع المعقود في عام 2022، موضوع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ الاتفاقية كموضوع للمناقشة.
- 120- وأكدت الردود الواردة من الدول التي تشكل أساس هذا التقرير هذا الاتجاه. فقد أفادت جميع الدول تقريباً بوجود بوابات اشتراء وحلول اشتراء إلكترونية من أجل عمليات الاشتراء الإلكترونية. وبتزايد استخدام النظم الإلكترونية المتكاملة للكشف عن الاحتيال والفساد في عمليات الاشتراء. وقد أدى الانتقال إلى نظم الاشتراء الإلكترونية إلى زيادة الشفافية وتبسيط الإجراءات بشكل ملحوظ. فمن خلال إتاحة تتبع عمليات الاشتراء في الوقت الفعلي وتوفير إمكانية الوصول إلى بياناتها، نقلت هذه النظم من فرص حدوث فساد وتعزز ثقة الجمهور في الاشتراء الحكومي. وعلاوة على ذلك، فإن دمج الميزات المتقدمة مثل التحديثات في الوقت الحقيقي والعطاءات الإلكترونية يدعم كذلك تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية، مما يساهم في زيادة التنافسية والشفافية في الاشتراء.
- 121- وقد أفادت أنغولا بأنها أنشأت النظام الوطني للاشتراء الإلكتروني الوطني لمنع الفساد وكشفه وردعه ومكافحته. وألزمت الجهات المتعاقدة بنشر جميع المعلومات والإبلاغ عن إجراءات الاشتراء باستخدام بوابة الاشتراء العمومي. كما أنشئت منصة لتسجيل الملكية النفعية والكشف عن عمليات الاحتيال.
- 122- وأفادت بوتسوانا بأنها استحدثت نظاماً للإدارة المتكاملة للاشتراء من أجل تسجيل المتعاقدين وتقديم العطاءات إلكترونياً. ويغطي هذا النظام جميع جوانب عملية الاشتراء، بدءاً من الإعلان عن المناقصات حتى إدارة العقود والتعامل مع الشكاوى.
- 123- وذكرت الصين أن شبكة الاشتراء الحكومي الصينية نشرت معلومات عن مشترياتها، بما في ذلك الميزانيات والإعلانات والوثائق والنتائج والعقود ونتائج الشكاوى. وبيّنت أن الشبكة تتبع لوائح عام 2015 الخاصة بمنصة المعاملات الإلكترونية الموحدة. وتدير المنصة كامل مراحل المعاملات الإلكترونية، بدءاً من الإشعارات وحتى تقديم العطاءات والتقييمات.
- 124- وأشارت كوت ديفوار إلى إطلاق النظام المتكامل لإدارة عمليات الاشتراء العمومي (SIGOMAP) في 25 تموز/يوليه 2023. وأفادت بأن ذلك النظام قد قلل من مخاطر الاحتيال والفساد من خلال ضمان سلامة البيانات وإمكانية تتبعها والسرية أثناء عملية الاشتراء. كما أنه سهل نشر الإشعارات وتقديم العطاءات وتقييمها. وبيّنت أن هناك منصات وخطوطاً ساخنة إضافية للإبلاغ عن المخالفات.
- 125- وأبلغت غواتيمالا وكولومبيا وكينيا عن إنشاء بوابات إلكترونية للاشتراء ونظم إلكترونية للاشتراء العمومي. فبالتعاون مع المجتمع المدني، استحدثت غواتيمالا معايير بيانات التعاقد المفتوح في نظام الاشتراء الإلكتروني الخاص بها، مما سمح بتحليل البيانات وإعادة استخدامها.
- 126- وذكرت فرنسا أنها رقيمت جميع إجراءات الاشتراء العمومي المتعلقة بالعقود التي تتجاوز قيمة معينة. وأنها استخدمت ملفات مواصفات المشتريين في تعزيز الشفافية وإمكانية التتبع في عمليات الاشتراء. وتنتشر السلطات العامة بيانات العقود الأساسية على موقع إلكتروني (data.gouv.fr) لمراقبة أنشطة الاشتراء.
- 127- وذكرت الكويت أن الجهاز المركزي للمناقصات العامة يستخدم وسائل إلكترونية لنشر وثائق المناقصات وتتبع أنشطة الاشتراء وتسهيل وصول الجمهور إلى معلومات الاشتراء.
- 128- وأفادت ليتوانيا بأن عمليات الاشتراء العمومي تُنفَّذ من خلال نظام يتيح تقديم وثائق الاشتراء وإدارتها وحفظها إلكترونياً. وأن ذلك النظام يدعم الشفافية وإمكانية تتبع بيانات الاشتراء. وذكرت أن من المقرر تطبيق نظام اشتراء إلكتروني أكثر تقدماً يحمل اسم "SAULE IS".
- 129- وذكرت عُمان أنها طبقت عدة أنظمة إلكترونية لتعزيز الشفافية والنزاهة في الاشتراء العمومي. وأنها تستخدم نظام "إسناد" الذي يدير شؤون جميع المناقصات وأنشطة الاشتراء الحكومي، بدءاً من

الإعلان عن المناقصات والاشتراء الحكومي وحتى إرساء العقود. وأفادت أن ذلك النظام يلزم جميع الشركات المحلية بالتسجيل فيه وتقديم عطاءاتها إلكترونياً. ويعمل نظام "أمانة" على جمع البيانات عن العقود السارية وأوامر الشراء، في حين يربط نظام "أداء" بين الأمانة العامة لمجلس المناقصات وبقية الجهات الحكومية لرصد تقدم المشاريع إلكترونياً.

130- وأفادت باراغواي بأنها تستخدم منصة تكنولوجية متقدمة في إدارة جميع أنشطة الاشتراء إلكترونياً. وتدعم تلك المنصة تقديم العطاءات وتقييمها إلكترونياً وتحديثها في الوقت الفعلي وتتبع المستندات ذات الصلة. وأوضحت أن جميع المعلومات المتعلقة بالاشتراء متاح للجمهور من خلال تلك المنصة، مما يقلل من الاتصال المباشر بين الموردين والسلطات المتعاقدة ويوفر أدوات لتحليل شامل للبيانات وأدوات لإعداد التقارير من أجل ضمان الامتثال للوائح التنظيمية للاشتراء. وأن تلك المنصة قد أدمجت بالنظم الحكومية الأخرى من أجل السماح بتبادل المعلومات فيما بينها.

131- وأفادت الفلبين بأن النظام الإلكتروني للاشتراء الحكومي (PhilGEPS) هو البوابة الرئيسية لجميع أنشطة الاشتراء. وأن هذا النظام ينشر الدعوات لتقديم العطاءات وطلبات عروض الأسعار والعروض وإشعارات إرساء العقود. أما الإصدار الأحدث من ذلك النظام، وهو "mPhilGEPS"، فقد صار يتضمن إمكانية تقديم العطاءات إلكترونياً وتوفير تحديثات في الوقت الفعلي وإعداد تقارير شاملة، وهو يتكامل مع الأنظمة الحكومية الأخرى لتعزيز الرقابة. وجميع الوكالات الحكومية ملزمة باستخدام ذلك النظامين. ويتم تيسير مشاركة أصحاب المصلحة من خلال "بوابة المراقبين" الخاصة بمنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد "البوابة الإلكترونية المحسنة للقائمة السوداء"، إلى جانب "بوابة المراقبين" و"لوحة متابعة عمليات الاشتراء"، الجهات المشتريّة في إدارة عمليات الاشتراء بتوفيرها لبيانات في الوقت الفعلي عن عمليات الاشتراء وإحصاءات المناقصات ومشاركة الموردين وإدارة المخاطر.

132- وأفادت رومانيا بأنها تستخدم التكنولوجيا في تعزيز نزاهة الاشتراء من خلال "النظام الإلكتروني للاشتراء العمومي". وهكذا فإن تسعة وتسعين في المائة من عمليات الاشتراء العمومي تنفذ إلكترونياً. وقد مكن ذلك النظام السلطات العامة من نشر إشعارات الاشتراء ووثائق العقود وإشعارات إرساء العقود رقمياً. كما أنه يدعم تقديم العطاءات وتقييمها إلكترونياً، مما يسمح بتحديثات في الوقت الفعلي والتواصل بين السلطات المتعاقدة ومقدمي العطاءات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى دمج ذلك النظام بأنظمة الإدارة المالية الوطنية لضمان تتبع نفقات الاشتراء. ويوفر النظام ميزات شاملة لإعداد التقارير والتحليلات، مما يسمح برصد أنشطة الاشتراء وتقييمها بالتفصيل. وعلاوة على ذلك، يشتمل النظام على وظائف لإدارة دورة الاشتراء، بدءاً من التخطيط وطرح المناقصات إلى إدارة العقود ومراجعتها، ومن ثم فإنه يبسط عملية الاشتراء بأكملها ويضمن الامتثال للوائح الاشتراء الوطنية ولوائح الاتحاد الأوروبي التنظيمية. ويوفر نظام PREVENT أداة إدارية لرقابة شاملة على جميع إجراءات وعقود الاشتراء الجارية، مما يضمن المراقبة المستمرة لتضارب المصالح المحتمل. وعلى عكس النظم الأخرى التي تعتمد على الفحوصات العشوائية أو الفحوصات بالعينة، فإن هذا النظام يتيح التحليل والتدخل في الوقت الحقيقي. ومنذ تطبيق ذلك النظام، أخذت الوكالة الوطنية للنزاهة تستخدمه في تعزيز الشفافية والنزاهة في الاشتراء العمومي. وتنتشر نتائج النظام كل ثلاثة أشهر، وتواصل الوكالة تقديم الدعم والتوضيحات إلى أصحاب المصلحة بشأن استخدام النظام وملاءمة استمارات النزاهة بشكل صحيح. وتستقي المديرية الوطنية لمكافحة الفساد معلومات من قواعد بيانات مختلفة، بما فيها قواعد بيانات النظام الإلكتروني للاشتراء العمومي، من أجل دعم التحقيقات والملاحظات القضائية في قضايا الفساد المتعلقة بالاشتراء العمومي.

133- وذكرت المملكة العربية السعودية أن منصة المشتريات الإلكترونية قد عززت وسهلت إجراءات المشتريات الحكومية لجميع القطاعات داخل الدولة، حيث وفرت بوابة رقمية لنشر المناقصات الحكومية وتلقي

العهادات وإدارة أنشطة الاشتراء. حيث تتيج المنصة إمكانية الوصول إلى المناقصات الحالية والقادمة ووثائق مناقصات الاشتراء. كما تتيج تقديم العطاءات وعرض قرارات إرساء عقود المناقصات.

134- وأفادت صربيا بأن بوابة الاشتراء العمومي تدعم الإدارة الرقمية الشاملة لعمليات الاشتراء، بما في ذلك تقديم العطاءات إلكترونيًا والمزادات الإلكترونية ونظم الاشتراء الدينامية. وقد خضعت تلك البوابة للتحديث 18 مرة منذ إطلاقها، فأدرجت فيها وظائف مستحدثة مثل توافق المنصة مع الهاتف المحمول ودعم تعدد اللغات وخيارات القرعة الذكية.

135- وقدمت سلوفاكيا معلومات عن مشروعها الوطني بشأن زيادة الكفاءة في مجال الاشتراء العمومي، الذي استحدث عمليات مبتكرة للكشف عن تضارب المصالح باستخدام أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأفادت بأنها طورت دليلاً تفصيلياً ونظام قاعدة بيانات للكشف عن الصلات وعرض الإنذارات بوجود مخاطر. وعزز سجل العقود المركزي وإمكانية الوصول إلى مختلف قواعد البيانات، مثل قاعدة بيانات "OverSi"، من شفافية وكفاءة الاشتراء الحكومي. وقد نظمت حلقات عمل ووضعت استراتيجيات لمكافحة تضارب المصالح.

136- وذكرت سلوفينيا أن إجراءات الاشتراء العمومي لديها أصبحت رقمية بالكامل. ويسهل نظام معلومات الشبكة المشتركة الإلكترونية تقديم العطاءات إلكترونياً، وفتح مظاريف العطاءات وتسجيلها تلقائياً وإدارة جميع الاتصالات إلكترونياً. ويدعم ذلك النظام المزادات الإلكترونية وأنظمة الاشتراء الدينامية، ويمكن من التحقق الإلكتروني من أسباب الاستبعاد في السجلات الرسمية. وتعمل البوابة الوطنية للاشتراء العمومي بمثابة منصة مركزية لجميع المعلومات المتعلقة بالاشتراء، بما في ذلك الإشعارات الإلكترونية ووثائق الاشتراء وإرساء العقود والتعديلات عليها. ويتيج تطبيق Statist رصد بيانات الاشتراء العمومي وتحليلها بالتفصيل. كما يوفر التطبيق بيانات في الوقت الفعلي عن أنشطة الاشتراء العمومي، ويسمح للمستخدمين بتحليل البيانات بناءً على معايير متنوعة، كما أنه متاح مجاناً للجمهور دون تسجيل. وقد رُبط التطبيق بملفات الاشتراء الفردية على البوابة الوطنية للاشتراء العمومي، مما أتاح الوصول الشامل إلى المعلومات ذات الصلة وتعزيز الشفافية. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2021، صارت بوابة المراجعة الإلكترونية تتيج تقديم الطعون إلكترونياً وتضمن التواصل الآمن وتبادل الوثائق. وقد أدى استخدام الأدوات التكنولوجية إلى تحسن كبير في الكشف عن حالات الاحتيال والفساد من خلال التحليل الآلي للبيانات والمراقبة في الوقت الحقيقي والسجلات الشفافة وقنوات الاتصال الآمنة.

137- وأنشأت تايلند نظام الاشتراء العمومي الإلكتروني (e-GP). وتدير هذه المنصة الإلكترونية المركزية عمليات تخطيط الاشتراء، وإشعارات الدعوة، وتقديم العطاءات، وإعلانات إرساء العقود ونشر قوانين ولوائح الاشتراء، بالإضافة إلى قائمة المحرومين من المشاركة في عمليات الاشتراء. ويكفل نظام الاشتراء العمومي الإلكتروني إتاحة جميع أنشطة الاشتراء للجمهور ويمكن من تقديم العطاءات إلكترونياً. كما يدعم فتح مظاريف العطاءات وتسجيلها إلكترونياً، مما يؤدي إلى إنشاء سجلات متاحة للجمهور. ويسهل هذا النظام أيضاً التواصل الإلكتروني طوال عملية الاشتراء، مع إمكانية تتبع الاتصالات بشأنها على نحو واضح وقابل للمرجعة. وعلاوة على ذلك، يدعم هذا النظام التحقق الإلكتروني من أسباب الاستبعاد، مما يقلل من مخاطر المشاركة الاحتمالية في المناقصات. وتخطط تايلند لمواصلة تطوير النظام ليشمل ميزات مثل الإنذار بوجود مخاطر بهدف الكشف عن الأنشطة المشبوهة، والاتفاقيات الإطارية، والطعون الإلكترونية.

138- وأفادت تركيا أن أكثر من 99 في المائة من عمليات الاشتراء تنفذ من خلال منصة الاشتراء العمومي الإلكترونية. وتدير المنصة جميع الإجراءات الإدارية، بدءاً من التخطيط لعملية الاشتراء وإعداد الوثائق ونشر الإشعارات إلى تنفيذ عملية الاشتراء وإدارة العقود. وتتيج المنصة إمكانية الوصول إلى إشعارات الاشتراء من

خلال نشرة الاشتراء العمومي وكذلك الوصول إلى وثائق الاشتراء. كما تتيح إمكانية تقديم العطاءات أو الطعون إلكترونياً. ويقدم مركز الاتصال الخاص بالمنصة المعلومات لأصحاب المصلحة. كما تنتشر في المنصة جميع إشعارات نتائج الاشتراء والمعلومات التفصيلية للعقود. وتتضمن المنصة أيضاً ميزات بشأن التحقق إلكترونياً من أسباب الاستبعاد، ويتيح استخدامها إمكانية الاحتفاظ بسجل قابل للتدقيق لجميع أنشطة الاشتراء.

139- وأشارت أوكرانيا إلى أن نظام الاشتراء الإلكتروني يسمح بتقديم جميع معلومات الاشتراء إلكترونياً وإطلاع الجمهور على جميع معلومات الاشتراء إلكترونياً، بما في ذلك الدعوات لتقديم العطاءات وعروض المشاركين وإرساء العقود. وأفادت بأن عملية الاشتراء تتضمن مرحلة مزاد يتم تفعيلها في حالة مشاركة عدة موردين، مع جدولة تلقائية ووصول الجمهور إلى تفاصيل المزاد. وأن الشكاوى بشأن الاشتراء تقدم إلكترونياً. ويتضمن النظام مؤشرات تلقائية بشأن المخاطر وإشراقاً من جانب دائرة المراجعة الحكومية، مع إتاحة نتائج المراجعة للجمهور.

140- وذكرت الولايات المتحدة أن منصة إرساء العقود المتكاملة، التي تديرها دائرة الخدمات العامة، تسهل عمليات إرساء العقود الاتحادية من خلال أنظمة متعددة على الإنترنت، بما فيها نظام SAM.gov. وتتيح هذه المنصة للكيانات التسجيل وتحديث سجلها وتجديده والتحقق من حالته، وتتيح للمستخدمين إمكانية الوصول إلى السجلات والاستبعاات، بالإضافة إلى معلومات عامة أخرى. وقد جرى تحديث المنصة لتوفير بوابة سهلة الاستخدام للوصول إلى بيانات إرساء العقود. وتدير وزارة الخزانة الأمريكية موقع USAspending.gov الذي يوفر بيانات شاملة عن الإنفاق الحكومي. ويسمح الموقع للجمهور بتتبع الإنفاق الاتحادي من الاعتمادات التي يخصصها الكونغرس للمجتمعات المحلية والشركات والمنظمات الأخرى. ويجري تحميل البيانات المالية على موقع USAspending.gov مباشرة من النظم المالية للوكالات الاتحادية. وقد وضع مكتب الإدارة والميزانية سياسة مركزية لإدارة البيانات المتعلقة بالاشتراء. وتقتضي تلك السياسة من الوكالات الإبلاغ عن بيانات الاشتراء الخاصة بها على منصة مركزية، مما يتيح إجراء تحليل أكثر دقة للكشف عن حالات الفساد وردعها. وتستفيد الوكالات الاتحادية من التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية وأتمتة العمليات الروبوتية في تحديث عمليات الاشتراء. وتستخدم أتمتة العمليات الروبوتية في مساعدة مسؤولي التعاقدات من خلال استخلاص البيانات من المواقع الإلكترونية، بما في ذلك من موقع SAM.gov، ونظام معلومات أداء ونزاهة الجهات الاتحادية الحاصلة على عقود اشتراء وتجميعها في تقارير لاتخاذ القرارات بشأنها.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

141- تُبرز المعلومات الواردة في هذا التقرير اتساع نطاق التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها الدول الأطراف المبلغة لتعزيز النزاهة في عمليات الاشتراء وفقاً للمادة 9 من اتفاقية مكافحة الفساد. وتشمل بعض التدابير التي برزت في الردود المقدمة التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية وتعزيز النزاهة في عملية طرح المناقصات، بما في ذلك من خلال استبعاد المشاركين غير الملتزمين من المناقصات؛ وفعالية الرقابة والإنفاذ؛ واستخدام الحرمان.

142- ومن المواضيع الأخرى التي برزت في الردود استخدام التكنولوجيات. فقد سلطت البلدان الضوء على جهودها لاستخدام المنصات الإلكترونية للحد من مخاطر الفساد، وتسهيل وتبسيط إجراءات الاشتراء وتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة.

143- ولعل الفريق العامل يود، كجزء من مناقشاته، أن ينظر في الطريقة التي يمكن بها للدول أن تواصل تعزيز نظم الاشتراء واستخدام التكنولوجيات في منع الفساد.

- 144- ومع تطور المشهد العالمي، أصبح دمج تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة في عمليات الاشتراء أمراً بالغ الأهمية. ولا تعزز تلك التقنيات الشفافية فحسب، بل تمكن الحكومات أيضاً من مواكبة التغيرات السريعة في مجال الحوكمة الرقمية. ولعل الفريق العامل يود أن يدعو الدول الأطراف إلى تبادل المعلومات عن التحديات التي تواجهها في استخدام تلك التكنولوجيات في الاشتراء وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية.
- 145- ولعل الفريق العامل يود كذلك أن يوصي الدول الأطراف بتعزيز تبادل المعلومات بشأن تعزيز الشفافية والنزاهة والموضوعية في اتخاذ القرارات في مجال الاشتراء وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النزاهة وجهود مكافحة الفساد.
- 146- ولعل الفريق العامل يود أن يطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بالنزاهة في الاشتراء وفي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.